سيارت بالتقسيط للاطلاع فقط!

موظفو الدولة ينتقدون توزيعها..ويتهمون الشركة العامة بالاغتناء على حسابهم

سيارات.. سيارات.. اعلانات يومية تنشرها الشركة العامة لتوزيع السيارات تدعو فيها المواطنين الى التقدم للحصول على سيارة من خلال قرعة يتساوى فيها الجميع.. ولكن (ليس كل ما يتمنى المرء يدركه) كما يقول المثل فقد ذهبت السيارات إلى الأحباب والمعارف إذ انتقد عدد من الموظفين طريقة توزيع السيارات بالتقسيط من قبل الشركة العامة لتوزيع السيارت،لاسيما انها حصرت بفئات معينة وباعداد قليلة جدا تاركة المدراء العامين ووكلاء الوزراء والدوائر يقررون مدى احقية الموظف في الحصول على السيارة.

فقد اشار كتاب رسمي وزع على الدوائر الادارية والمالية في الوزارات كافة موجه من وزارة التجارة –الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن –مكتب المدير العام- بالعدد ١٢٨ والمؤرخ بـ١٧ /١/ ٢٠١١ الى البدء بتنفيذ مشروع تجهيز السيارات للموظفين بطريقة الأقساط، ما يتطلب الامر ابلاغ الوزارات والدوائر كافة غير المرتبطة بوزراة عن ضوابط التجهيز، وتزويدنا باسماء الموظفين في كل وزارة او دائرة غير مرتبطة بوزارة وبنسبة ١٪ من المجموع الكلي لموظفين على الملاك الدائم.

واشار الكتاب الى اعتماد الاسبقية في التقديم للحصول على السيارة بالتقسيط، حيث تؤخذ سنوات الخدمة للموظف بنظر الاعتبار.

إيناس طارق و وائل نعمة

عدم اعتماد نظام القرعة في الترشيح للحصول على السيارات يفتح الباب واسعاً للفساد

باب الرشوى و"الواسطات"

الموظفون بدورهم امتعضوا من قلة اعداد السيارات الموزعة وعدم اعتماد مبدأ القرعة في التوزيع حتى بين من لهم سنوات خدمة،معتقدين ان هذا الامر سيفتح باب "الواسطات" وحصول فئة واحدة مقربة من مكاتب الوزراء والمسؤولين على السيارات و ما على باقي الموظفين إلا انتظار "رحمة الله" وفرجه!

واشار عدد من موظفي دوائر الدولة الى انهم استبشروا خيرا حين اعلنت وزارة التجارة في اكثر من مناسبة باستعدادها لتوزيع السيارات على الموظفين بالتقسيط المريح ليكون باستطاعة البسيط منهم أن يحصل على سيارة حديثة،غير أن آلية الترشيح تحتاج الى اعادة نظر لتحقيق مستوى مقبول من العدالة.

استمارات توزيع السيارات

قاسم فيصل موظف في وزارة الاتصالات يؤكد ان الدوائر الحكومية قامت بتوزيع الاستمارات الخاصة بالحصول على سيارات بالتقسيط، وقد تم توزيعها على اقسام ودوائر وزارات الدولة كافة، مشيرا الى ان هذه الاستمارة حددت الدرجات الوظيفية المستحقة للحصول على السيارات.

حيث يوضح الموظف سالم محمد من وزارة التربية ان السيارات المعلن عنها من قبل وزارة التجارة لاتسمح للموظفين ذوي الدرجات السادسة والسابعة وحتى الخامسة بالحصول عليها،مؤكدا ان المدراء العامين هم من سيحددون الموظف المستحق على وفق مبدأ " الاقربون اولى بالمعروف".

بينما يقول رافد حسين من وزارة النفط عندما وزعت استمارة وزارة التجارة علينا صدمنا بان النسبة المحددة للمستحقين للحصول على السيارات هي ١٪ من مجموع الموظفين الكلي في الوزارة. معتقدا ان هذا الامر غير منصف ويفتح باب الرشوى و"الواسطات".

للاطلاع فقط

في حين تؤكد سحر حسين موظفة في وزارة الكهرباء ان الاستمارات المرفقة مع كتاب وزارة التجارة التي وزعت علينا كتب عليها للاطلاع فقط لان السيارات وحسب قولها كانت قد سجل عليها مسبقا من قبل مكتب الوزير والوكيل، وهم بدورهم قاموا بتوزيعها على "الحبايب". مشيرة الى ان الشركة العامة للسيارات تعلم مسبقاً ان الكثير ممن سيحالفه الحظ و يحصل على السيارة هم من ضمن مكتب الوزير والوكلاء والمدراء العامين، في ظل عدم تنظيم قرعة وترك الامر للاجتهاد والعلاقات الشخصية

بالمقابل يشير عدد من الموظفين في الوزارات المختلفة الى ضرورة اجراء رقابة مشددة على عملية الترشيح حيث تتكرر اسماء نفس الموظفين وفي كل مرة للحصول على السيارات من الشركة وهذا اجحاف وظلم!

ويؤكد احد موظفي وزارة النفط رفض عدم ذكر اسمه ان دائرة الموظفين المقربين من المسؤولين في الوزارة يقومون بتسلم السيارات ومن ثم بيعها الى المعارض الخارجية،او يتم تسجيلها باسماء اقارب الوزير "المحتاجين و المتعففين"!! ومن ثم تباع ايضا في السوق السوداء،موضحا ان الامر لايدعو الى الاستغراب فالشركة العامة عندما بدأت تستورد السيارات اصبح موظفوها تجارا بسبب بيع وشراء السيارات!

تجّار شركة السيارات

ويشدد احد العاملين في الشركة العامة لتجارة السيارات رافضا الكشف عن اسمه على ان احد المسؤولين السابقين في الشركة الذي احيل إلى التقاعد قبل عدة اشهر "نظرا لخدماته الجليلة"! كان يحصل على راتب شهري مقداره (سيارة اجرة صفراء) التي توزعها الشركة، وحسب قول الموظف ان المسؤول كان يحصل عليها عن طريق تسجيل سيارة في كل شهر باسم احد اقاربه ومن ثم تباع في المعارض الخارجية!ولم يتوقف الامر عند هذا الحد حيث يشير الموظف الى ان بعض العاملين في الشركة يتفقون مع اصحاب المعارض باستيراد سيارات لهم مقابل ارباح مجزية، اي ان الشركة اصبحت تعمل لحسابهم الخاص!مؤكدا ان السيارات المستوردة هي موديلات قديمة لايمكن ادخالها الى البلاد حسب قرار مجلس الوزراء الذي منع دخول السيارات ذات الموديلات القديمة، لكنها تسجل على انها موديلات حديثة.

بالمقابل طالب عدد من المواطنين تشكيل لجنة من قبل مجلس الوزراء للمراقبة والإشراف على فترة تجهيز السيارات للمواطنين وخاصة التي توزع بالتقسيط.

سيارات بالتقسيط المريح

وكانت قد أعلنت الشركة العامة للسيارات،في وقت سابق أنها ستوزع ٣٦٠٠ سيارة على الموظفين بالتقسيط، فيما أكدت أن المتقاعدين ستكون لهم حصة في التوزيع.

وقال مدير الشركة عدنان رضا كريم في تصريحات صحفية إن "الشركة العامة للسيارات وضعت التعليمات الخاصة بتوزيع سيارات على الموظفين بطريقة الأقساط الشهرية، مبينا أن "الموظف سيدفع ٢٥٪ من قيمة السيارة و٢٥٪ بعد تسلمه السيارة، ويقسط المبلغ الباقي البالغ ٥٠٪ على ٢٤ قسطا بفائدة ربحية ١،٢٥٪".

وأضاف كريم أن "السيارات التي سيتم توزيعها هي من نوع) شيري) الصينية الصنع بنوعيها الكير العادي والأوتوماتك، والتي يتراوح سعرها ما بين ثمانية إلى ١٣ مليون دينار"، لافتا إلى أن "القسط الشهري الذي سيدفعه الموظف شهريا يتراوح ما بين ١٦٠ إلى ٢٧٠ ألف دينار عراقي".

والجدير بالذكر ان الشركة العامة للسيارات قامت في عام ٢٠٠٩ بدراسة إمكانية توزيع سيارات للموظفين والمواطنين بالتقسيط، بعد التعاقد مع شركات عالمية، كما ستشهد المرحلة المقبلة استئناف الشركة لعملها كمستورد مستقل بعد أن كانت وسيطاً لمختلف أنواع السيارات من المناشئ العالمية.

وأشار كريم أن "توزيع السيارات سيكون وفقا لسنوات الخدمة، والدرجة الوظيفية"، موضحا أنه "تقرر أن يكون أصحاب الشهادات العالية أقل نقاطا من ذوي أصحاب الشهادات الدنيا، لإتاحة الفرصة لأصحاب الدخل المحدود باقتناء هذه السيارات".

وأكد كريم أن "التوزيع سيشمل جميع الوزارات، وسيحدد عدد السيارات لكل وزارة حسب عدد موظفيها،وأن الشركة سترسل لجميع الوزارات طلب لتزويدها بأعداد موظفيها"، لافتا إلى أن "١٠٪ من هذه السيارات سيتم تخصيصها للمتقاعدين".

وكان مجلس الوزراء قد أصدر قراراً في وقت سابق يقضي بحصر استيراد السيارات الحديثة من قبل الشركة العامة للسيارات من الشركات المصنعة أو وكلائها الإقليميين مباشرة من دون الاعتماد على الشركات الوسيطة، كما ألزم القرار بترقين (تسقيط) قيود سيارة قديمة بديلة لاقتناء سيارات حديثة من الشركة، اعتبارا من حزيران الحالي، لكنه مدد القرار إلى ٣١ من شهر تشرين الأول من العام المقبل ٢٠١١.

يذكر أن الشركة العامة للسيارات هي الشركة المسؤولة عن استيراد السيارات والمكائن وتدخل كوسيط بين شركات القطاع الخاص العراقية والشركات المصنعة بشأن استيراد مختلف أنواع السيارات والآليات والمولدات الكهربائية، من كافة المناشئ العالمية منها الأمريكية واليابانية والهندية والإيرانية والصينية.

يشار الى ان وزارة التجارة كانت قد اكدت الإنتهاء من آليات إحتساب التأمين على السيارات التي توزعها على الموظفين بالتقسيط بعد وصول المفاوضات مع شركة (شيري الصينية) الى مراحلها النهائية،وقد عممت الوزارة التعليمات الخاصة بالتجهيز الى جميع الوزارات والهيئات في المؤسسات الحكومية.

وقالت الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن ان "مباشرة الشركة بتجهيز سيارات (الكوريلا) للمسجلين عليها في بغداد مباشرة دون الحاجة للقرعة كون المسجلون عليها أقل من السيارات الموجودة،وكذلك بالنسبة لتجهيز سيارات (الكورولا) وألبيك آب نوع (هايلوكس) المفردة القمارة في مراكز التسجيل في نينوى وميسان والبصرة "مضيفة بأن"القرعة للمسجلين على سيارات البيك آب نوع (هايلوكس) المفردة والمزدوجة القمارة وفي مراكز التسجيل ضمن محافظات البصرة وميسان ونينوى،وكذلك للمسجلين في مراكز بغداد على سيارات البيك آب المزدوجة والمفردة القمارة حيث سيكون التجهيز بشكل فوري حال الفوز بالقرعة،علما بأن عدد السيارات في مراكز التسجيل لبغداد (٨٤٢) وللبصرة(٢١٠)ولميسان (١٠٥)ولنينوى(٤٥) سيارة أي ما مجموع قدره(١٢٠٢) سيارة مطروح منه العدد المتبقي من السيارات (٨١٨) سيارة.

وأشارت الشركة إلى أن الوزارة أعلنت عن فتح باب التسجيل على مختلف السيارات المسوقة من قبلها والموردة من قبل القطاع الخاص المتعاقد مع الشركة خلال النصف الأول من شباط والذي سيتم الإعلان عنها في الصحف المحلية،وأن عملية التسجيل ستتم عبر شبكة الإنترنيت ومن خلال البريد الكتروني للشركة، كما انها اكدت على اكمال معاملات الكمارك لتسهيل ايصال الدفعة الاولى من المواد الاحتياطية لسيارات التويوتا.

الإصرار وراء استيرادها

من جانب اخر يرى عدد من المختصين في مجال السيارات ان المستوردة منها والقادم من احدى الدول المجاورة هي غير مطابقة للمواصفات ولا تلائم الاجواء والطرق العراقية.

حيث يشير المهندس ايمن حميد ان السيارت التي تقوم بتوزيعها الشركة العامة تفتقد الى ابسط مواصفات المتانة من حيث قوة تحملها للاصطدامات، كما أن المحرك الداخلي مصنوع لملائمة أجواء معينة، تكون نسبة الحرارة فيها لاتتجاوزالـ ٤٠ مئوية وفي حالة الزيادة يتعرض المحرك الى العطل واحيانا الى الاشتعال، فضلا عن ان السيارة لا تدخل ضمن الفحص والرقابة انما من الجهة المستوردة الى المستخدم مباشرة.

ويؤكد ان اغلبية السيارات من نوع بيجو تأتي من المنشأ وهي تحمل عطلات، مثل "الاكسل" يكون معطلاً في احيان كثيرة ويجب تبديله،اضافة الى ان محركها يصاب بالعطل بعد مرور شهرين وتكلفة اصلاحه تتجاوز الـ٤٠٠ دولار.

وبشأن انواع السيارات التي توزعها الشركة العامة لسيارات اكد اصحاب المعارض ان اغلب الزبائن في الوقت الحاضر باتوا يفضلون السيارات المستوردة عن طريق الشركة العامة مثل(بيجو، روا، سايبا، سمند، شيري وغيرها) لأنها تكون جديدة وقطع غيارها متوفرة في الشركة.

واشار ابو كريم صاحب احد المعارض في منطقة الحبيبية الى ان سيارات الاجرة الصفراء،أكثر رواجا في المعارض واسرع في البيع، على الرغم من انه يشير الى ان مواصفات تلك السيارات متواضعة فهي لا تحتوي على كيس الهواء(ايرباك) ونظام تغيير السرعة عادي(كير عادي) ومنظرها الخارجي غير مميز وقديم ولكن اكثر المشترين يريدون سيارات رخيصة ولا تحتاج إلى تصليح دائم، لان اكثر مايزعج السائق هو التصليح.

اما سيارات الـ (سايبا و سمند و شيري) فيؤكد ابو كريم بانها لاتتحمل الاجواء العراقية الحارة، وتجد الكثير منها عاطلة في فصل الصيف على جانب الطريق، وفي الكثير منها لايعمل التبريد ويتعذر أصحاب "التاكسي" بانه يدخن ولايستطيع تشغيل التبريد حتى لايتذمر الراكب. اما بالنسبة الى ابواب السيارات فيوضح اصحاب معارض السيارات بانها غير محكمة و تتعطل فجاة.

والغريب في هذه السيارات وحسب وصف المختصين تتعرض للانشطار الى نصفين، ويشيرون إلى أن هذه الحوادث تكررت مع انواع من السيارات، موعزين ذلك الى انها موديلات قديمة لكنها تسجل على انها حديثة.

أربعة تيارات دينية تحاصر الجامعات.. والوزارة "تتفرج"!

طلاب لـ" المدى": متشددون يفرضون أفكاراً متطرفة.. ويتحكمون بنسب النجاح

في الوقت الذي تتصاعد الدعوات لإبعاد الوسط الجامعي عن أجواء الصراعات الطائفية والحزبية وتكريس قاعاتها لنهل العلم والمعرفة، يتعمد البعض تجاهل مثل تلك الدعوات والتهرب من الخوض في غمارها رغم أهميتها.

وما يؤسف له اليوم ان البعض وفي عصر الديمقراطيات يتناسى الدور الأساس للجامعة كمنبر علم ومعرفة، فيريد بجهالته تحويلها الى شيء آخر مغاير لطبيعة وتكوين وثقافة المجتمع الجامعي، وليت الأمر ينتهي عند هذا الحد، بل زحف وامتد ليصل الى تبني بعض الأساتذة مفاهيم متطرفة، واخذ البعض منهم يروج لأفكار طائفية وزرع التفرقة بين الطلبة.

بغداد / سها الشيخلي
تصوير ادهم يوسف

أستاذ جامعي يصفع طالبة لارتدائها بنطالاً

المدى قد تصدت الى مثل هذه الظاهرة منذ وقت مبكر وحذرت منها، غير ان عدة شكاوى ورسائل من الطلبة قد وصلتنا بشأن استمرار بعض مظاهر هذا التوجه غير الصحيح الذي يعد انتهاكاً لخصوصية وحرمة الجامعة، لذا فان واجبنا المهني دعانا للتوقف مرة أخرى عند هذه الظاهرة الملفتة للنظر، وزيارة عددا من الكليات والتحدث الى عدد من الطلبة من كلا الجنسين، او عمداء الكليات الذين تحرجوا للحديث معنا وتهربوا لمناقشة هذا الموضوع رغم حصولنا على كتب تسهيل مهمة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي معنونة إليهم.

معهد التكنولوجيا

ابتداءً فقد شكا احد طلبة معهد التكنولوجيا في الزعفرانية من السلوك الطائفي لدى بعض أساتذة المعهد، حيث يعمل كل أستاذ لطائفته والخاسر هنا الطلبة الضعفاء، الذين ليس لديهم مال ولا مصالح ولا طائفية وبذلك يكون مصيرهم الرسوب، ان الأساتذة بالفساد الإداري والمالي والطائفي انما يحطمون مستقبل الطلبة.

ويناشد الطالب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للتحقيق بالموضوع وفتح دفاتر امتحانات الطلبة وخاصة المرحلة الثانية للأدوار الأول والثاني والثالث، وكذلك فتح تحقيق في درجات الطلبة من أول السنة الدراسية حيث يحصل الطلبة على الدرجات العالية بدون امتحانات عملية او نظرية، مؤكداً ان الكثير من الطلبة نجحوا بدون ان يدخلوا قاعات المحاضرات والامتحانات، فالطلبة الأغنياء نجحوا بأموالهم ومنهم من نجح بالانتماءات الطائفية، ويبين الطالب ان مثل هذه الممارسات تزرع الفتنة والاحتراب بين الطلبة، مشيراً الى ما عانته الجامعة والمستوى التعليمي الجامعي سابقاً من انتهاكات و تفرد العائلة التكريتية واستباحة ساحة حرمها، ويشدد الطالب الذي رفض ذكر اسمه على ضرورة محاسبة الكوادر التدريسية عن ما يقومون به من ممارسات تضر الطلبة وتؤثر على مستوى التعليم الجامعي.

حديث الطلبة

وقبل ان نتحدث مع الطلبة في جامعات كل من بغداد والمستنصرية، نرى ان من المهم الإشارة الى ما لاحظناه من ظواهر لا تتناسب والأجواء الجامعية عند حضورنا و بعض الزملاء، مناقشة رسالة الماجستير لأحد الزملاء العاملين معنا في إحدى كليات التابعة لجامعة بغداد، ظواهر يمكن ممارستها في الجوامع او الحسينيات وليس كافيتريا الكلية، إضافة الى مظاهر أخرى سبق ان تم التوجيه بعدم ممارستها في الحرم الجامعي.

طلبة من كليات تقع في مبنى الجادرية أكدوا بدورهم ان روابط واتحادات إسلامية متشددة تسيطر على الحرم الجامعي يبلغ تعدادها أكثر من أربعة وهي تقوم بمحاصرة الطالبات وتهديدهن ليلبسن الحجاب، والملابس الطويلة.

وقالت إحدى الطالبات في كلية الهندسة انها تعرضت الى مضايقات شديدة بحيث استدعى الأمر ان يحضر معها والدها ويبلغ العمادة بالأمر بالتدخل المستمر والفظ لأحد زملائها الذي طلب منها ان تكف عن ارتداء (التنورة القصيرة).

ومن كلية البنات أكدت الطالبة زينب ان احد أساتذة الكليات المتواجدة في الجادرية قد نهرها ووبخها لأنها كانت ترتدي بنطالاً، وتقول ان ذلك الأستاذ اخذ يصرخ بوجهها قائلاً: كيف يسمح لك أبوك او أخوك ان تخرجي بمثل هذا البنطال؟ وعندما قالت له (ما دخلك انت!؟) صفعها الأستاذ، ما جعلها تترك الكلية وتعود باكية الى البيت.

وتضيف: بعد الحاح من أهلي عاودت الدراسة من جديد بعد ان كنت مصممة على تركها لانني خائفة من ممارسات البعض الذين يعتبرون أنفسهم أوصياء على الآخرين.

ويقول الطالب مازن فتاح من كلية الهندسة جامعة بغداد تعقيبا على حديث زميلته زينب، هناك الكثير على شاكلة ذلك الأستاذ الذي صفع زميلتنا، فهم ينصبون أنفسهم أوصياء على تصرفات الطلبة،و يجب ان يحال مثل هذا الأستاذ الى التحقيق، وكان الأجدر بالطالبة ان لا تسكت على تلك الاهانة، لكنها تفاجأت ما حصل بالواقع خوفاً مما قد يحدث من مشاكل ر بما ستتولد بل تتفاقم من جديد اذا ما قدمت شكوى ضد الأستاذ.

كلية اللغات

وانتقلنا الى مجمع كليات باب المعظم وطبعا كان معنا كتاب معنون الى بعض عمادات الكليات، صادر من وزارة التعليم العالي والبحث العملي، وأردنا لقاء عميد كلية اللغات الدكتور طالب القريشي لأخذ رأيه والاستفسار عن صحة ما وصلتنا من أخبار بصدد وجود تيارات دينية متطرفة تحيل الجو الجامعي الى أجواء الرقابة والتشدد،والعودة مجددا الى الاحتقان الطائفي الذي ساد وانتشر وأحال الحرم الجامعي الى ساحة صراعات، لكن القريشي اعتذر عن لقائنا بحجة وجود ضيوف لديه وأمهلنا كما قالت لنا سكرتيرة مكتبه ربع ساعة بالكثير للقائه لكنه سمح لنا بالحديث مع الطلبة بكل حرية وبساطة فذهبنا الى بعض أقسام الكلية والكافيتريا أيضاً.

وبعد أكثر من ساعة عدنا الى مكتب العميد فاعتذر ثانية عن اللقاء فعدنا الى كافيتريا الكلية، وسألنا الطالبات عن تواجد مثل تلك التيارات فأكدن وجودها، ولكن بحذر مشوب بالخوف الشديد، ومع تأكيدنا على عدم ذكر الأسماء اذا كان ذلك يحرجهن، قالت إحدى طالبات قسم اللغة الاسبانية، هذه التيارات التي ذكرتها والتي يربو عددها على أربع رابطات واتحادات طلابية، كانت شرسة وعنيفة ابان الاحتقان الطائفي وتحديدا في سنتي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، وتنفس الحرم الجامعي الصعداء بعد ذلك ولكن لفترة قصيرة جدا، حيث عادت تلك الممارسات التي تثقل كاهل الطلبة وتزرع الفرقة بينهم، صحيح ان العواطف الدينية لدينا ما زالت تذكر المناسبات الدينية الجليلة ولكن ليس الى درجة الغلو ثم ان التعصب دلالة الجهل.

طالبة أخرى من القسم الألماني أكدت انها تتعرض الى المضايقات من قبل طلاب زملاء لها كلما علقت بعض قطرات العطر على رقبتها او معصمها، وتبدأ مراسيم الوعظ والإرشاد من ان الرجل اذا تنفس عطر امرأة فهذا حرام كبير وفاحشة لا يقبلها الدين ولا الشرع، فيما قالت الطالبة انتصار ان البعض قد شوه التعاليم الدينية السمحاء، فالدين الإسلامي دين رحمة ومودة.

اما الطالبة جولي فقد أكدت انها مجبرة على ارتداء الحجاب رغم عدم إيمانها بجدوته، وتؤكد وهي مسيحية، ان تربية الفتاة في البيت وإعدادها للحياة وزرع القيم الفضيلة في نفسها، كل ذلك من اجل حمايتها وتحصينها الحياة وعدم انزلاقها في متاهات المجهول اجدى من بعض المظاهر التي أعدها سطحية ولا تتعلق بجوهر وروح أي دين.

احد أساتذة كلية الآداب في جامعة بغداد أكد ان هناك تيارات دينية إسلامية متطرفة تعصف بالحياة الجامعية، وطالب وزارة التعليم العالي بوضع حد لتلك الممارسات ومعالجة الأمر قبل ان يستفحل، كما طالب رئاسة جامعة بغداد بأخذ الامر على محمل الجدية وإنقاذ الواقع الجامعي من السقوط في مستنقع التطرف بكل أشكاله وصوره، وينهي الأستاذ كلامه بالإشارة الى ان تلك التيارات لا تنفرد بوجودها فقط في جامعة بغداد بل تتكرس أيضاً وبشكل كبير في الجامعات الأهلية وخاصة في الجامعة المستنصرية.

الجامعة المستنصرية

فقد أكدت طالبات التقينا هن ان تلك التيارات الأربعة موجودة في الجامعة ونتحفظ على أسمائها لسلامة الأجواء الجامعية.

وقالت الطالبة ابتهال من كلية الآداب ان الضغوطات التي تتعرض لها معظم الطالبات في الجامعة المذكورة من قبل تلك التيارات المتشددة كبيرة منها التدخل الشخصي في ما ترتديه الطالبة او تضعه من مكياج او حتى العطر، كما ان تلك الاتحادات المتشددة والتي تمثل أحزاباً إسلامية تعتنق مذاهب وأفكاراً شتى تقوم بمصادرة حريات الطلبة، فمثلا يتعرض الطالب او الطالبة الى المضايقة اذا ما شاهدت تلك الجهات طالب وطالبة يجلسان في حديقة الكلية او في الكافيتريا، فالرقابة الصارمة تحيل الجو الجامعي الى سجن كبير يضم متهمين وليس طلبة جاءوا لنهل العلم.

وأكدت الطالبة بتول ان الأساتذة والعمادة على علم بتلك التيارات المتطرفة لكنها لا تفعل شيئا لها، ولا نعرف لماذا؟

بين الوزير ورئيس الجامعة

أخيراً كان بودنا ان نتحدث مع وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور علي الأديب، لكنه لم يرد على نداءاتنا ولا على رسائلنا العديدة والمتكررة عبر النقال، مع العلم اننا نعرفه صريحاً وكان يتحدث مع وسائل الإعلام ومنها "المدى" بيسر وسهولة عندما كان نائباً، ولا ندري ما الذي تغير بعد ان أصبح وزيراً، علماً ان القضية التي تم مناقشتها مهمة جداً لانها تتعلق بالجامعات وأوضاعها، كما لم يتسن لنا الحديث مع رئيس جامعة بغداد لكن مدير مكتبه اخبرنا انه على علم بالموضوع الذي نريد مناقشته مع رئيس الجامعة الذي قيل انه مشغول بمداولة!